الاقتصاد اليمن

تدمير وطن

سيارات مفخخة تنفجر هنا واحتراب هناك واغتيالات ممنهجة للأفراد وتخريب مع سبق الإصرار لأنابيب النفط وأبراج الكهرباء لتذيل القائمة بكابلات الألياف الضوئية.. سيناريوهات متعددة الهدف منها اغتيال وطن.. فالاقتصاد هو العمود الفقري وعصب الحياة فكيف يستقيم الحال ويتعافى وطن وعموده الفقري يتعرض لضربات موجعة ينحني أمامها أعتى اقتصادات العالم فما بالنا باقتصادنا الوطني الذي لايزال في المهد يحاول رسم ملامحه البسيطة لكن هناك من يحال دفنه قبل أن يرى النور، وللأسف المواطن هو من يدفع الثمن.

تحقيق/عبدالله الخولاني

تدمير الاقتصاد سهل لكن إعادة بنائه صعب، تختزل هذه الكلمات الوضع الحالي للاقتصاد اليمني الذي يقف أمام باب خلفه درج شديد الانحدار بعد أن تجاوزت معدلات الفقر والبطالة حاجز50% وتوقعات بتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي المتاح إلى نحو12,3 % خلال العام الجاري 2014م ووصول الدين الداخلي الحدود الآمنة وبنسبة تجاوزت 120 % مقارنة بالإيرادات الفعلية الحقيقية.

تختزل هذه المؤشرات -أيضا- حقيقة جوهرها أن الاقتصاد دائما هو المستهدف من هذه الأعمال التي وجدت في الانفلات الأمني بيئة خصبة لتحقيق مآربها.

استقرار السياسة

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور داوود عثمان أن استقرار الاقتصاد لن يتحقق إلا باستقرار السياسة،وللأسف- كما يقول- إضعاف الاقتصاد يأتي بيد بعض أبناء اليمن فليس هناك استقرار سياسي واجتماعي، وسوف نظل في حالة التدهور والهبوط إلى الهاوية طالما زادت الصراعات.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن الملف الاقتصادي لايزال في الدرجة الثانية واستمراره في هذه الدرجة سيصيبه بكوارث لا يعلم عواقبها أحد ويجب أن يكون محل اهتمام في المرحلة المقبلة وكما كان مطلوبا الاهتمام به في الفترة السابقة ولكنه لم يحظ بالحديث عنه وإنما كان الحديث عن السياسة لأننا وصلنا مرحلة لا ينفع أن يكون الاقتصاد فيها درجة ثانية.

مساعدة الفقراء

الأمر حاليا يتطلب وجود تصور لسياسة اليمن الاقتصادية الكلية في الفترة المقبلة وإلا سنفاجأ بمشاكل لا حصر لها والمطلوب من الحكومة تحديد السياسة الاجتماعية المطلوبة وكيفية مساعدة الفقراء في المرحلة المقبلة, وإيجاد فرص عمل جديدة لمواجهة مشكلة الفقر.

إن اقتصاد اليمن لن ينطلق إلا إذا تحقق له الاستقراران السياسي والأمني من خلال تثبيت الأوضاع ثم يأتي الاقتصاد من خلال ترتيب الأولويات في القضايا الاقتصادية للبدء بها، ويرى أستاذ الاقتصاد المالي بجامعة تعز محمد قحطان عجز الموازنة عن إبرز المخاطر والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني والذي وصل إلى 8,3 % , ففي ظل ارتفاع حجم العجز يعتبر التمويل الداخلي البديل الأكثر صعوبة لأنه يشل حركة الاقتصاد داخل البلد باعتباره يؤدي إلى انخفاض معدل النمو مما يزيد من عجز الموازنة, كما أن أسعار الفائدة علي أذون الخزانة وصلت إلى16 % مما يدل على أن مزيدا من التمويل الداخلي يعني مزيدا من عجز الموازنة.

نتائج سلبية

في ظل توقعات بتحقيق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نمواً بنسبة 5.7 % والحقيقي 5.4 % عام 2013م إلى جانب التوقع بتراجع فائض صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي بمعدل 25 % في ظل عدم تجاوز معدل انخفاض عجز ميزان صافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي 4 % فمن المتوقع ثبات حجم الدخل القومي المتاح الاسمي عام 2013م هذا في الوقت الذي يتوقع بلوغ معدل التضخم 9 % ومعدل نمو السكان 3 % مما يعني حدوث تراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي قد يصل إلى نحو 12.3 % وهذا ما يعني عودة مستويات الفقر إلى مستوياتها المرتفعة عام 2011م بل وتجاوزها.

وتؤكد وزارة المالية تراجع استمرار تدني حجم الاستثمارات المنفذة فعلا الحكومية والعامة وللقطاع الخاص المحلي والأجنبي بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلى تدني معدل النمو للقطاعات غير النفطية، وبالتالي التدني الكبير في حجم فرص العمل الجديدة مما ترتب عليه استمرار مستويات معدلات الفقر والبطالة وبالأخص بين الشباب عند مستوياتها المرتفعة 30-25 % وأيضاً استمرار الاختلال في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث لا تزال الإيرادات النفطية والغازية تمثل ما نسبته 56 % على الأقل من إجمالي الموارد العامة أما الاختلال الأكبر فهو في جانب النفقات حيث تستحوذ النفقات الجارية على ما نسبته 90 % من إجمالي الاستخدامات بينما نسبة النفقات الاستثمارية خلال الفترة يناير إلى أكتوبر 2013م لا تتجاوز 3.93 % والنفقات التحويلية الرأسمالية 4.66 % مقارنة 5.4 % و4.1 % على التوالي خلال الفترة المقابلة من عام 2012م بل تظهر البيانات الفعلية الأولية أن النفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة لا تتجاوز نسبتها 23.6 % من إجمالي النفقات على فوائد الدين العام المحلي و19.3 % من تكاليف دعم المشتقات النفطية وهذا ما يعني أن تكاليف الدين المحلي تتجاوز أربعة وربع أضعاف النفقات الاستثمارية وأكثر من خمسة أضعاف نفقات دعم المشتقات النفطية وهذا ما جعل نسبتيهما إلى إجمالي الاستخدامات العامة تصل خلال الفترة يناير إلى أكتوبر 2013م إلى نحو 16.7 % و20.3 % على التوالي أي أكبر من ثلث نفقات الموازنة العامة 375 وذلك كله على حساب التنمية ومستوى وكفاءة الخدمات الأساسية والعامة التي يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها.

استثمارات مدنية

وكشفت الوزارة إلى استمرار التدني الواضح في حجم استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي حيث تظهر البيانات الأولية عدم تجاوزها 14 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات الماضية -2011 2013م تمثل الاستثمارات القطاع الخاص وهذا ما يعني أن استثمارات القطاع الخاص المحلي لا تتجاوز في المتوسط 8.5 % من الناتج المحلي الإجمالي و76 % من إجمالي مدخرات القطاع الخاص المحلي 36 % من إجمالي ودائع القطاع الخاص المحلي لدى الجهاز المصرفي المحلي وهذا ما يعكس تدني دور القطاع في قيادة عملية التنمية رغم توفر موارد مالية لديه غير مشغلة من ناحية ويفسر سبب تدني حجم فرص العمل الجديدة المتاحة وبالتالي استمرار معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة وعكس صورة سلبية عن مناخ الاستثمار للمستثمر الأجنبي من ناحية ثانية.

تفاقمت الاختلالات في موازين الاقتصاد الوطني القومي، حيث ارتفعت نسبة فجوة الطلب الكلي من (1 %) عام 2011 إلى نحو (15 %) عام 2012م جراء ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى نحو (91 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وكذا ارتفاع نسبة الواردات من (34 %) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية إلى نحو (41 %) عام 2012م في ظل تراجع الصادرات، هذا إلى جانب تحول رصيد ميزان المدفوعات من فائض عام 2012م إلى عجز عام 2013م وبنسبة (1.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرار حجم عجز الموازنة فوق المستويات الآمنة.

الدين العام

الدين العام الداخلي يمثل عقبة حقيقية أمام المالية العامة حيث بلغت نسبة رصيد الدين العام الداخلي إلى إجمالي الموارد الناتجة الذاتية المؤكدة نهاية سبتمبر 2013م (117 %) وهذا المستوى يتجاوز الحد الآمن لمستوى الدين الداخلي المتعارف عليه دولياً بما نسبته (95 %) هذا إلى جانب ارتفاع تكاليفه على الموازنة العامة حيث بلغت نسبة عبء الدين الداخلي خلال الفترة (يناير –أكتوبر 2013م) نحو (16.7 %) من إجمالي الاستخدامات وذلك راجع بدرجة أساسية إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلية وتضخم رصيد الدين العام.

عقبة

استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية مما يشكل قيداً حقيقياً وأساسياً على حدوث أي تحسن ملموس في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدى ذلك إلى فقد جزء هام من موارد الدولة من النفط الخام والغاز وتحمل تكاليف باهظة لإصلاح أبراج الكهرباء نتيجة الاعتداءات المتكررة عليها، وتدني مستوى أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية وضعف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي مما أدى إلى تراجع حجم الأوعية الإيرادية وفرص العمل الجديدة، وبالتالي استمرار الفقر عند مستوياته المرتفعة، هذا إلى جانب عدم كفاءة الدولة في تحصيل مواردها المستحقة وعدم القدرة على تنفيذ خططها ومشاريعها الإنمائية وبالأخص الممولة خارجيا، بل وتأجيل تنفيذ بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي الهامة مثل رفع الدعم، أو تنظيف كشوفات الراتب من الوظائف المزدوجة والوهمية وهذا ما ساهم بدرجة أساسية في تفاقم وضع الموازنة العامة.

معالجة جادة

رغم حدوث تحسن محدود في بعض الجوانب إلا أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحقيقي وعلى المستوى الكلي يمر بمرحلة حرجة وخطيرة، جراء تفاقم العديد من الاختلالات الحادة والصعوبات والمشاكل الخطيرة في مقدمتها الاختلالات الأمنية والسياسية وتدني معدلات النمو الحقيقي واستمرار الفقر والبطالة عند مستويات مرتفعة وتراجع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان واستمرار ارتفاع معدلات التضخم وتنامي عجز الموازنة العامة وحجم المديونية الداخلية وتراجع كميات إنتاج النفط وثبات كميات الغاز المنتج في ظل احتمالات تراجع الأسعار في السوق الدولية وتحول فائض ميزان المدفوعات إلى عجز، وبالتالي تراجع حجم الاحتياطيات الخارجية...الخ، يتطلب الوقوف بصورة جادة وعاجلة أمام الأوضاع القائمة والسعي لإخراج البلد من هذا الوضع الذي سيكون له تداعيات سلبية يدفع ثمنها الجميع.

الدكتور المخلافي:

أكثر من تريليون ريال خسائر الاقتصاد المبا

أكد أستاذ الاقتصاد المالي بجامعة تعز الدكتور عبدالله المخلافي أن المشكلات التي يعانيها اليمن مشكلات اقتصادية في الأساس ،بينما كانت ولا تزال المعالجات سياسية ،ولذلك لم نحقق أي إنجازات تذكر ...وللأسف الشديد زادت الاختلالات يوما عن يوم وتدهورت الأوضاع الاقتصادية كما أن النفط الذي يساهم بنسبة كبيرة في تمويل الموازنة العامة للدولة تم إهداره بشكل مباشر عن طريق التفجيرات المتعددة لأنبوب النفط هنا وهناك بحيث وصل قيمة النفط المهدر ما يزيد عن 300 مليار ريال وكمية النفط المهدرة في حدود 12 مليون برميل ..

وأشار إلى أن قطاع الكهرباء لم يكن بأحسن حال من النفط حيث بلغت معاناة المجتمع من إهدار هذه الطاقة ما يقارب 69 مليار ريال ،وكذلك الاتصالات 24 مليار ريال ..وكذلك بقية القطاعات الاقتصادية لم تسلم من المعاناة ..

وطبقا للدكتور المخلافي فإن هذه التكاليف المادية المباشرة تعتبر أقل بكثير من تلك التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية غير المباشرة التي فقدها المح
تلك الأعمال يمكن اعت
جمع تلك التكاليف ف
الدنيا وبشكل تراكمي بأر
التكلفة المباشرة لتتجا
ريال خلال عام ..
وأوضح أستاذ الاقتصاد الما
التخريبية وعدم الاستق
على الإدارة الاقتصادية لل
إهدار موارد مادية سلعية
يمكن أن تحقق أقصى إشبا
المجتمع ، وإثارة المالية و
ربما تفوق الأرقام التي تض

في زمن تلاشي الأمن والاستقرار

"البدرومات" .. ملاذ التجار لتخزين البضائع

حين يتحدث رجال الأعمال اليمنيين عن تأثيرات عدم الاستقرار والأمن في اليمن على التجارة والاستثمار يتحدثون عن ثلاث معضلات تواجههم يوميا وتتمثل في التقطعات لوسائل النقل بين المحافظات وصعوبات التخزين وتضاؤل فرص العمل ليلا .

هذه المعضلات يتوقع خبراء أن تنزلق بالتجارة في اليمن إلى هوة الانخفاض بقوة بل قد تؤدي بها إلى الإفلاس في غضون شهور إن استمر هذا الحال المقلق للمجتمع المحلي والإقليمي والدولي.

استطلاع /أحمد الطيار

لم يعرف اليمنيون أن مسألة عدم الاستقرار وضعف الأمن لها علاقة كبيرة بتخزين البضائع وحفظها إلا مؤخرا إذ كشف تجار عن تحول في استراتيجية وطرق التخزين للبضائع من الاعتماد على الهناجر المصنوعة من الحديد والزنق إلى مخازن في بدرومات منازل وعمارات كل ذلك لدواع أمنية في المقام الأول ،فبعد حادثة الاعتداء على محلات في أطراف صنعاء بل وداخلها وأدت لنهبها من قبل عصابات مسلحة وكذا الهجوم على مراكز صرافة ومحلات تجارية في عدة حارات وانتشارها على قنوات التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي قرر التجار التحول في تخزين بضائعهم من الهناجر إلى بدرومات المنازل وحفظ مخزوناتهم فيها لأنها اكثر أمانا من غيرها وهكذا أصبحت البدرومات محالات للتخزين التجاري بالدرجة الأولى رغم سوء واقعيتها لهذا العمل وعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة للتخزين والتهوية خصوصا للمواد الغذائية .

الحروب القبلية

خلال الشهور الماضية توقفت حركة التجارة والنقل في خط صنعاء صعدة بشكل نهائي جراء نقاط وتقطعات عدة قامت بها أطراف الصراع والحرب في تلك المناطق مما أدى إلى قطع السبل بالتجار والنشاط التجاري والتسويق الزراعي ويشير التاجر محمد القيفي إلى أن محلات تابعة له خسرت ملايين الريالات حين أقيمت النقاط والتقطعات على الطرق لأن الأطراف القبلية كانت تقوم بنهب السيارات والناقلات التي تتبع لأشخاص من مناطق معينة .

ويشاركه الرأي يحيى الشرفي صاحب محلات للمفروشات حيث يؤكد أن التقطعات في الطرقات جلبت عليه خسائر كبيرة فمحلاته في منطقة عاهم بحجة لم يكن الوصول اليها بالأمر الهين ولم ينزل بضائع للسوق خلال الخمسة الأشهر الماضية لان النقاط والتقطعات كانت على طول الطريق ولم تكن عمليات النهب والسرقة للبضائع وحدها فقط بل كانت الأرواح نفسها معرضة للإزهاق إذا مر السائقون بالسيارات من هذه الطريق.

وقت يضيق

تحول وقت دوام معظم المحلات التجارية في العاصمة صنعاء إلى الساعة التاسعة فما دون في الفترة المسائية ولم يعد بإمكان أشجع التجار وأقواهم حراسة وأمنا أن يجازف بالاستمرار اكثر لأن الوضع كما يقول محمد الشرعبي مدير تسويق بأحد المولات التجارية لم يعد أمامنا حلاً أخر فقد تأتي عصابة مسلحة لنهب المال منك بالقوة وهذا يؤدي لمواجهة إما أن تقتلهم وإما أن يقتلوك فتم الاتفاق على تجاوز مثل هذه التوقعات بالإغلاق باكرا رغم استمرار الزبائن في التسوق.

قطاع الطرقات

في طريق الحديدة صنعاء تقف عصابات التقطع والنهب ليل نهار لتوقيف البضائع والنقل والركاب دون هوادة فلاتكاد تمر من هذه الطريق إلا وتجد العديد من المتقطعين وهناك ترى عجب العجاب إذ يطالب بعضهم الدولة بمشاريع ويكون الضحية المسافرين والتجار والناقلين للبضائع حيث يتوقفون بالساعات والأيام هناك حتى تحل الدولة مشكلة المتقطعين يقول التاجر طه الأكوع هناك خروج واضح عن القيم والأخلاق والأعراف يقوم بها بعض رجال القبائل من البعيدين عن الأخلاق ويكونون عصابات للتقطع والسلب والنهب وقد استثمروا هذا العمل في ابتزاز التجار وبضائعهم وبعضهم يدعي أن ابنه قتل في حضرموت وآخر احتجز في لحج وبعضهم يطالب الدولة بخدمات تنموية ووظائف وأخيراً يقمون بابتزاز عشرة آلاف ريال عن كل ناقلة وهذا يدفعنا للاستنكار من الدولة التي لم تحرك ساكنا.

خسائر

يفتقد القطاع الخاص اليمني للأرقام والبيانات حيال خسائره عن الظروف الأمنية غير المستقرة والحروب القبلية والصراعات ولعل عدم إدراكهم لمثل هذه الأرقام لايعود إلى قلة الإمكانيات والخبرة والمهارة لمثل هذه الأعمال ولكن على ما يبدو نتيجة لظروف نفسية ووجدانية يعيشونها تجاه الوضع العام المخزي والبيئة غير الملائمة للاستثمار والتجارة فهم يعتقدون أن الشكوى والتصريحات لم تعد مجدية ابدا أن ذلك،ولهذا يعيشون وضعا يطلق عليه (مسايرة الوضع إلى أين سيصل)

تراجع التسوق

تفضي الأنباء عن التوترات والحروب القبلية والمشاكل الأمنية قلقا محموما على التجار،فهم يعتقدون أن وعلى المستهلكين ولعل النتيجة الطبيعية لهذه الأحداث هي الأهم فالتجار يؤكدون أن الطلب من قبل المستهلكين يتراجع بشدة أيام الأحداث الصعبة ويقل إلى النصف أيام الصراعات وتصاعد الأحداث ويقول عمار الكتيت مستثمر وصاحب مول بصنعاء إن المستهلكين يحجمون إراديا عن الشراء حين تتفاقم الأحداث وتنتشر أخبار الحروب

والصراعات وهن
والشراء بشدة .
ويقول الكتيت إن
تلقي بظلالها
فالعمليات الإره
كان لها أثر سلب
من المستهلكين و
المستهلكين أصيب
بهم للتوقف عن ا
جدا .

يعيش التجار وال
يقول رجل الأعم
ليس ناجماً عن ا
فحسب بل هوناك
الأمني والانفلات
من الأعمال الإره
واللصوص وهذا
السبب ،فعدم الق
القدرة على تحوي
على التحويلات
أموالهم من العمل
أدت إلي تعرضهم

تحاول الجهات
الخاص تجاهل ال
لها القطاع الخاص
يعيشها جراء انف
أحد رجال الأعما
من 180 شركة برأ
في الآونة الأخيرة
للاستثمار في بلد
وجيبوتي ومصر و
هذا الهروب للرأ
آثار سلبية وخط
الأعمال والصناع
المستقر وانعدام
وتلاشي الأمان
يضاف إلى ذلك
القبائل وتخريب
بشكل يدعو لل
،ورغم استماتت
أخبار كهذه فإن ا
حقيقة ثابتة ومؤ
أو تاجر عن الوض
يتجول بها في ص
وإلى شبوة وحض
لديه عمل في المح
أو بحراسات أمنة
الذين يسوقون
يقلقون عليها في
سائقيها والبضا
يقول رجال الأعم